مـــــــــــركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

حروب ترامب تفتح الأبواب لآفة قديمة: عودة " تجّار الحروب " إلى الواجهة

الكاتب: ديف ليندورف

المصدر: موقع ThisCantBeHappening / نُشر بتاريخ 1 آيار 26[1]

[1] Trump's War Inspires the Return of an Old Scourge: War Profiteers. https://thiscantbehappening.substack.com/p/trumps-war-inspires-the-return-of

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز و إنما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

https://t.me/manbarcenter

07816776709

حروب ترامب تفتح الأبواب لآفة قديمة: عودة " تجّار الحروب " إلى الواجهة

الكاتب: ديف ليندورف

المصدر: موقع ThisCantBeHappening / نُشر بتاريخ 1 آيار 26[2].

لم يكن هاري ترومان، يقيناً، الخيار المفضّل لدى فرانكلين روزفلت لمنصب نائب الرئيس خلال مؤتمر الحزب الديمقراطي عام 1944. فترومان، ذلك السيناتور المغمور حينها من ولاية ميسوري في ولايته الثانية، لم يكن سوى نتاج تدبير جبهة من الديمقراطيين المحافظين والعنصريين الذين هندسوا ترشيحات الولاية الرابعة لروزفلت في البيت الأبيض.

لقد وقع اختيارهم على ترومان مدفوعين برغبة جامحة، تشاركهم فيها كبرى التكتلات الشركاتية لقطع الطريق على النائب الحالي آنذاك، هنري والاس. فـ "والاس" بميوله اليسارية الواضحة، كان يمثل كابوساً لتلك القوى، إذ كانوا يدركون تماماً أنه في حال وفاة روزفلت المعتل الصحة، سيمضي والاس في ترسيخ وتوسيع سياسات "دولة الرفاه" التي أرستها "الصفقة الجديدة". في المقابل، وجدوا في ترومان ضالتهم: ديمقراطياً محافظاً، وسيناتوراً بدأ نجمه يسطع في العاميّن السابقيّن بفضل جهوده الدؤوبة في فضح "تجّار الحروب "وسن التشريعات الكفيلة بكبح جماحهم.

وفي الوقت الذي كان فيه الجنود والبحارة والطيارون الأمريكيون يقدمون أرواحهم قرابين في ميادين أوروبا والمحيط الهادئ لمحاربة الفاشية، استشاط الشارع الأمريكي غضباً من استغلال الرأسماليين لظروف البلاد. فقد انتهز هؤلاء نقص السلع في زمن الحرب لرفع الأسعار، مستنزفين جيوب المواطنين وميزانية البنتاغون على حدٍ سواء.

[2] Trump's War Inspires the Return of an Old Scourge: War Profiteers. https://thiscantbehappening.substack.com/p/trumps-war-inspires-the-return-of

وعلى نحوٍ يثير الريبة، يبدو المشهد الراهن شبيهاً إلى حد كبير بتلك الحقبة، مع فارق جوهري في طبيعة "المحتالين الجدد". فالمستفيدون من أزمات الحروب اليوم لم يعودوا مجرد أصحاب مصانع ينتجون معدات رديئة للقوات، بل انتقلت العدوى إلى الطبقة السياسية نفسها. إذ تلاحق الشكوك مسؤولين يُقال إنهم يستغلون معلومات استخباراتية وداخلية مبكِّرة حول "حرب ترامب المتقطِعة" على إيران، للمضاربة في أسواق الأسهم والمراهنة غير القانونية على تقلبات أسعار النفط، محوّلين النزاعات الجيوسياسية إلى صفقات رابحة في حساباتهم الخاصة.

في تقديري، يتربع عمالقة قطّاع النفط على قمة الهرم الاستغلالي في "كارثة ترامب" الحالية بالشرق الأوسط، وتحديداً في سياق الحرب على إيران. وأقصد هنا تحديداً تلك الشركات التي تعتمد في إنتاجها على استخراج النفط الخام من آبارها المحلية أو تشتريه من مصادر داخل الولايات المتحدة.

ولفهم أبعاد هذه "العملية الاحتيالية" المُقننة، لا بد من تفكيك السردية التي يروّج لها الاقتصاديون والمحللون الماليون، إذ يصرُّ هؤلاء على أن النفط "سلعة نمطية قابلة للاستبدال(Fungible) "، بمعنى أن قيمته تظل ثابتة وموَحدة أينما وُجد. فمثله مثل الدولار أو سبائك الذهب، يتحدد سعره عالمياً بمعزل عن مكان تداوله، سواء كان ذلك في الرياض أو لندن أو هيوستن (باستثناء حالات التعاقدات طويلة الأجل بأسعار ثابتة كما تفعل الصين، أو في حالات التلاعب والمضاربة في أسواق العقود الآجلة).

ورغم أن الحرب "الأمريكية-الإسرائيلية" غير الشرعية على إيران قد تُمثّل الحماقة الاستراتيجية الأكبر لكلٍ من دونالد ترامب وبنيامين نتنياهو، إلّا أنها في جوهرها تمثل "صفقة ذهبية" لشركات الطاقة الأمريكية. فهذه الشركات تضخ كميات مهولة من

النفط المحلي الذي جعل الولايات المتحدة المنتج الأول عالمياً، ومن ثم تبيعه بالأسعار العالمية المرتفعة التي تسببت فيها نيران الحرب نفسها.

ولا يتوقف الربح عند حدود الشركات، بل يمتد ليشمل "حاشية الفساد" وأصحاب النفوذ الذين يبدو أنهم يستقون معلوماتهم من أروقة البيت الأبيض أو ردهات منتجع "مارالاغو"، حيث يتم تسريب القرارات الرئاسية المصيرية المتعلِّقة بالحرب قبل إعلانها رسمياً، مما يمنح هؤلاء فرصة تاريخية لاقتناص الأرباح والمراهنة على تقلبات الأسواق قبل الجميع.

لو لم يكن النفط سلعة "نمطية" تُتداول كأوراق مالية في بورصات السلع العالمية، لكان من المفترض منطقياً أن تهوي أسعاره محلياً داخل الولايات المتحدة نتيجةً لهذا الفائض الضخم في الإنتاج، تماماً كما يحدث في نماذج المنافسة المحدودة التي نراها عند تقاطع طرق تزدحم فيه محطات الوقود المتنافسة.

بيد أن الواقع الاقتصادي الراهن يسير في اتجاه مغاير تماماً، إذ تكتفي الشركات الأمريكية بدءاً من المصافي وصولاً إلى الموزعين وأصحاب المحطات بمراقبة شاشات التداول مثل "فوكس بيزنس"، وحين يرتفع سعر الخام عالمياً ليتخطى حاجز الـ 114 دولاراً للبرميل (ما يعادل تقريباً 4.20 دولاراً للجالون)، تنعكس هذه الزيادة فوراً على لوحات الأسعار في المحطات المحلية، لتستقر عند السعر العالمي الجديد في صباح اليوم التالي.

والمفارقة الصارخة هنا تكمن في التكلفة، فالموزع الذي يزودنا بالبنزين اليوم قد حصل على مخزونه قبل شهريّن بنصف السعر الحالي، وحتى صاحب المحطة الذي يملأ خزاناته الأرضية يجد نفسه مضطراً للدفع وفق "سعر السوق العالمي"، رغم أن

تكاليف استخراج النفط من الآبار المحلية سواء من حيث العمالة أو الصيانة أو التأمين لم تشهد أي زيادة تُذكرا!.

ومع ذلك، تفرض هذه الشركات هوامش ربح إضافية تصل إلى 70%، مستغلةً الارتفاع الجنوني في الأسعار الذي يغذيه المضاربون وصناديق التحوّط، في ظل التوترات الجيوسياسية الخانقة التي أدت لإغلاق مضيق هرمز أمام حركة الملاحة واستهداف منشآت التكرير والتخزين. ووفقاً لتحليل استقصائي نشرته صحيفة "الغارديان" البريطانية، فإن استمرار الحرب حتى نهاية العام الجاري مع بقاء أسعار النفط فوق عتبة الـ 100 دولار، سيهدي قطاع النفط والغاز أرباحاً خيالية تتجاوز 234مليار دولار (أي قرابة ربع تريليون دولار)، وهي أرباح ناتجة عن "الاضطراب" لا عن زيادة القيمة المضافة.

وكنتيجة مباشرة لهذا الجمود العسكري المُفتعل، تجني صناعة النفط بأسرها وعلى رأسها كبرى الشركات الأمريكية أرباحاً طائلة من حرب إيران، بلغت ضعف ما كانت عليه قبل عام واحد فقط، وفقاً لتقرير صحيفة "الغارديان".

إن هذا النظام المتجذِّر ليس سوى امتداد لظاهرة تاريخية سيئة السمعة تُعرف بـ "التربّح من الحروب"، وهي آفة تفشت خلال الحرب الأهلية الأمريكية والحربيّن العالميتيّن، وظلت تنخر في جسد الاقتصاد لعقود. بل وصل الأمر في حقب سابقة إلى إخضاع بعض الرأسماليين لمحاسبة عسيرة من قِبل "ترومان" وغيره من السياسيين، استجابةً لضغط الشارع وغليانه. أما اليوم، فيبدو موقف الشعب الأمريكي (بفعل قرنيّن من التلقين الممنهج حول معجزات "الأسواق الحرة") مزيجاً فاتراً من الإحباط المكتوم والقبول العاجز.

وهنا نضع مؤيدي ترامب الذين يستشيطون غضباً أمام الارتفاع الجنوني لتكاليف وقود منازلهم وشاحناتهم أمام اختبار حقيقي: طالبوا ترامب بإصدار "أمر تنفيذي" يقضي بخفض أسعار النفط والغاز إلى أدنى متوسط لها خلال العقد الماضي، وتجميدها عند هذا المستوى حتى وضْع أوزار الحرب على إيران، مع إلزام الشركات بإعادة "الأرباح الفائضة" إلى جيوب المواطنين.

لكن، لا ترفعوا سقف توقعاتكم، فترامب يبادل قادة صناعة النفط وداً بودّ، فهم كبار مموّليه، وهو حليفهم الذي لم يتوانَ عن تقويض منافسيهم في قطّاع الطاقة المتجددة مُنخفضة التكلفة، بينما يواصل إغداق عقود الامتياز عليهم في الأراضي الفيدرالية والمناطق الساحلية التي كانت، حتى أمد قريب، محرَّمة عليهم.

***